

فتح الباري شرح صحيح البخاري

السلام الا ثلاث كذبات اثنتين في ذات اﷻ وتقدم شرحه في ترجمة إبراهيم من أحاديث الأنبياء وحديث أبي هريرة المذكور في الباب وحديث بن عباس تفكروا في كل شيء ولا تفكروا في ذات اﷻ موقوف وسنده جيد وحديث أبي الدرداء لا تفقه كل الفقه حتى تمقت الناس في ذات اﷻ ورجاله ثقات الا انه منقطع ولفظ ذات في الأحاديث المذكورة بمعنى من اجل أو بمعنى حق ومثله قول حسان وان أبا الأحقاف إذ قام فيهم يجاهد في ذات الإله ويعدل وهي كقوله تعالى حكاية عن قول القائل يا حسرتا على ما فرطت في جنب اﷻ فالذي يظهر ان المراد جواز إطلاق لفظ ذات لا بالمعنى الذي أحدثه المتكلمون ولكنه غير مردود إذا عرف ان المراد به النفس لثبوت لفظ النفس في الكتاب العزيز ولهذه النكتة عقب المصنف بترجمة النفس وسيأتي في باب الوجه انه ورد بمعنى الرضا وقال بن دقيق العيد في العقيدة تقول في الصفات المشكلة انها حق وصدق على المعنى الذي اراده اﷻ ومن تأولها نظرنا فان كان تأويله قريبا على مقتضى لسان العرب لم ننكر عليه وان كان بعيدا توقفنا عنه ورجعنا إلى التصديق مع التنزيه وما كان منها معناه ظاهرا مفهوما من تخاطب العرب حملناه عليه لقوله على ما فرطت في جنب اﷻ فان المراد به في استعمالهم الشائع حق اﷻ فلا يتوقف في حمله عليه وكذا قوله ان قلب بن آدم بين أصبعين من أصابع الرحمن فأن المراد به إرادة قلب بن آدم مصرفة بقدرة اﷻ وما يوقعه فيه وكذا قوله تعالى فأتى اﷻ بنيانهم من القواعد معناه خرب اﷻ بنيانهم وقوله انما نطعمكم لوجه اﷻ معناه لأجل اﷻ وقس على ذلك وهو تفصيل بالغ قل من يقط له وقال غيره اتفق المحققون على ان حقيقة اﷻ مخالفة لسائر الحقائق وذهب بعض أهل الكلام إلى انها من حيث انها ذات مساوية لسائر الذوات وانما تمتاز عنها بالصفات التي تختص بها كوجوب الوجود والقدرة التامة والعلم التام وتعقب بأن الأشياء المتساوية في تمام الحقيقة يجب ان يصح على كل واحد منها ما يصح على الآخر فيلزم من دعوى التساوي المحال وبان أصل ما ذكره قياس الغائب على الشاهد وهو أصل كل خطب والصواب الإمساك عن أمثال هذه المباحث والتفويض إلى اﷻ في جميعها والاكتفاء بالإيمان بكل ما أوجب اﷻ في كتابه أو على لسان نبيه إثباته له أو تنزيهه عنه على طريق الإجمال وباﷻ التوفيق ولو لم يكن في ترجيح التفويض على التأويل الا ان صاحب التأويل ليس جازما بتأويله بخلاف صاحب التفويض